

في تعلق الحكم اعرف في الفعل واكثر في وجود من اتحاد التمازير هكذا في بعض الشرع ومن  
 ظهر وجه الاختصاص معطوفاً يكون جزءاً من متبوعه وعدم الحاجة الا ان يقال الجز  
 اعرف من ان يكون حقيقة او حكمي يشمل الحواشي والاضام كما وقع في بعض الحواشي واواما  
 وام كل من هذه الحروف الثلاثة لحد الامرين اي للثلاثة على حد الامرين او الامور حال كون  
 ذلك العهد هما اي غير معين عند التكم ولا يتوهم ان اولى مثل قول تالي ولا تطع  
 منها ما انا وكثير الكثرين الامرين لانها مستفاد من حد الامرين على ما هو الادل فيهما  
 والعوم مستفاد من وقوع الحد اليهم في سياق النفي لاسيما في او وام المتصلة لانه  
 لغير الاستفهام اي غير مستفاد بدونها لهما اي يذكرونها بلداً مسلمة احد المستويين  
 والمستويين الاخرين لغير اي هي الاستفهام بعد ثبوت احدهما اي احد المستويين  
 عند التكم للطلب التعيين من الجانب ومن ثم اقول ان ام المتصلة لهما  
 احد المستويين والاخر لغير بعد ثبوت احدهما للطلب التعيين لغير تركيب  
 ارايت زيد ام عمر فان للمستويين فيه زيد وعمر واحد وان اولى ام لكن الاخر  
 لم يزل الهمزة بهذا اختار المرص والمقول عن سيويه ان هذا جائز حتى حسن  
 فصيح واذا رايته ام عمر الحسن وافصح وتكون تركيب ارايت زيد ام عمر  
 حسناً فصيحاً وان لم يكن احسن وافصح وفي الترجمة الشريفة انه وجبني  
 بعض نسخ الكافية المعروفة على المرص عليه خطه هكذا اي لهما احد المستويين  
 والاخر الصريح على الرفع ومن ثم ضعف ارايت زيد ام عمر ولا يخفى ان  
 الحكم يضمنه لتزويد عن مرتبة الرفع اليه المصيبة غير مناسب لان ما كان  
 حسناً فصيحاً لا يحد من معناه وبالجملة فكلام المرص ههنا لا يخفى عن اصطفا  
 والحق ما نقل عن سيويه وايضاً من ثم ايسر اجل ما ذكره بعينه كان جوابها اي  
 جواب ام التمسلة بالتعيين اي تعيين احد الامرين لان السؤال عنه دون  
 نعم ولا لا لانهما لغير ان التعيين جازق او واما مع الجزع كما اذا قلت اراك  
 زيد ام عمر او اراك اما زيد واما عمر فانه يصح جوابها بلداً لغير لان المقب  
 بالسؤال ان احدهما على التعيين جازق اولاً وفيجاب نفي كليهما لاحتمال الخفاء  
 في اعتقاد الحكم بوجود احدهما فالشارح يهتم في الموضوعين في امر واحد لكنه لما كان

مشتملاً

مشتملاً على شرطين لمحة ووقوع ام المتصلة فرع عليه باعتبار كل واحد منهما كما  
 اخبر وجعلها السارة في كل موضع اي بشرط اخر لا يخفى عن معلية ولو اقتصر  
 على قوله ومن ثم ليرجى في اول الكلام وعطف قوله وكان جوابها بالتعيين على قوله  
 ليرجى وتعلق كل حكم بشرط على طريق اللغ والنشر كما ان اخصر واحسن كما لا  
 يخفى وام المتصلة كمن في الاضرب عن الاول وشال الهمزة للشك في الثاني  
 والواقع بعدها اما خبر مثل قولك انما ادل ام شاء اي ان القطيعة التي  
 اراها الذيل وهي حمة خبرية فيما علمت انها ليست بلبل عوضت عن هذا الخبر  
 ثم شككت في انها مشا او تبيخ اخر فاستقرت عنها بتوكل ام شاء اي بل اعي  
 مشا واما استفهام كانت قول اريد عندك ام عمر اي بل عمر حين يقصد المراد  
 عن الاستفهام الاول بالادستفهام الثاني واما قبل المعطوف عليه لزم مع اما  
 اي غير مستفهام الامر سائياً اذا عطف شي على آخر بما يلزم ان يصدر المعطوف  
 عليه اولاً بما تم عطف عليه المعطوف بما نحو جاني اما زيد واما عمر وليعلم ان  
 اول الامران الكلام مني على الشك جازع مع او يعني اذا عطف شي على آخر  
 يجوز ان يصدر المعطوف عليه بما نحو جاني زيد او عمر ولكن لا يجب نحو جاني  
 زيد او عمر وزهب بعض النخاة الى ان اما ليست من الحروف العاطفة  
 والادب يقع قبل المعطوف عليه وايضاً يدخل الواو العاطفة عليها لو كانت هي ايضاً  
 للمعطوف يلزم ايراد عاطفتين معا ويكون احدهما الواو الجواب عن الاول ما  
 السابجة على المعطوف عليه ليست للمعطوف بل التشبيه على الشك في اول الكلام  
 كما عرفت وعن الثاني ان الواو الداخلة على اما الثانية لمعطفاً على اما الاولى  
 واما الثانية لمعطفاً ما بعدها على جازع اما الاولى فلما ضمها فائدة اخرى فلذا لغو  
 ولا ويل ولكن هذه الحروف الثلاثة لحدتها معينا اي لئلا يسهل لغير الواحد من  
 الامرين المعطوف والمعطوف عليه على التعيين فكلما لا ينبغي ان يثبت للمعطوف  
 عليه من المعطوف فالحكم ههنا للمعطوف عليه لا للمعطوف نحو جاني زيد او عمر فالحكم في